العرب
الخميس 2021/02/11
السنة 43 العدد 11968

الانقسام والفوضى ودمار الاقتصاد ثمار عشرية الثورة الليبية

المكاسب السياسية لا تحجب غابة التحديات الصعبة قبل بسط الاستقرار أمنيا واقتصاديا واجتماعيا

الثورة الليبية، التي انتقلت عدواها من تونس ومصر في مطلع 2011، تشكل قصة شديدة التعقيد، فقد تضمنت انتفاضات مختلفة ارتبطت بالعديد من المجالات والأسباب الجغرافية والعقائدية والقبلية انتهت إلى انقسام سياسي حاد بين سلطتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب، غذته التدخلات الخارجية والتي ساهمت في انتشار السلاح بين الميليشيات وتسببت في دمار اقتصادي سيحتاج الليبيون إلى سنوات لإعادة بنائه مرة أخرى.

طرابلس - تتباين المواقف والانطباعات بشأن الحكم على الثورات العربية بعد اندلاعها قبل عشر سنوات، بالنظر إلى التقدم الذي أحرزته سياسيا واقتصاديا والتغييرات التي سعى إليها سكان تلك الدول لحياة أفضل. والثورة الليبية، التي اندلعت في الـ17 من فبراير 2011، لم تخرج عن هذا الإطار، بل وأثبتت أنه ليس لديها الكثير لتظهره حتى الآن.

فبعد عشر سنوات على الإطاحة بمعمر القذافي بعد التدخل العسكري الدولي، الذي قاده حلف الناتو منذ مارس وحتى أكتوبر 2011، لا تزال ليبيا غارقة في فوضى سياسية وأمنية فاقمتها التدخلات الخارجية والتي أدت إلى ظهور جماعات جهادية وحرمت المواطنين المنهكين من ثروات بلادهم الهائلة.

جلال حرشاوي

الوضع يبقى هشا رغم إحراز تقدم على المستوى السياسي

وبعد حروب وأزمات وانسداد للأفق، تحقّق في الأشهر الماضية تقدم سياسي «ملموس»، وفق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تمثل بحوار ليبي-ليبي في سويسرا والمغرب وتونس ومصر، أثمر الأسبوع الماضي عن اختيار رئيس حكومة ومجلس رئاسي جديد، وترافق مع انتعاش إنتاج قطاع النفط الحيوي للاقتصاد الليبي. ومع ذلك يواجه البلد تحديات متشعبة.

مكاسب هشة

عندما تم الترحيب بالثورة في بنغازي بشرق ليبيا باعتبارها حلقة أخرى من أحداث "الربيع العربي"، التي اجتاحت بالفعل تونس ومصر لتمتد في ما بعد إلى سوريا واليمن، تبين أن "الربيع الليبي" كان رحلة مليئة باليأس وسفك الدماء وانعدام الأمن وبلغ ذروته في حرب أهلية بعد تدخل الناتو أدخل البلاد في حرب وأدى في نهاية الأمر إلى شلل شبه كلي للاقتصاد.

وقد تسبب ذلك في بروز سلطتين تمثلان برلمان طبرق في الشرق ويدعمها الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وحكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا في العاصمة طرابلس، منذ العام 2014، وبدأت الأطراف الخارجية تدعم كل طرف بالسلاح وخلّف كل ذلك بنى تحتية مدمرة في بلد تتحكم به الميليشيات وينتشر فيه المرتزقة ويسوده الفساد.

ويرى الخبير في منظمة المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عمادالدين بادي أن الوضع استقر ظاهريا، لكن الزخم الدبلوماسي نتيجة تحفظ مؤقت عن القتال وليس نتاج رغبة صادقة للتوصل إلى حلّ. وقال إنه "بعد عشر سنوات على الثورة، ليبيا دولة مشوهة أكثر مما كانت في عهد القذافي".

ويوجد في البلد الشاسع، والبالغ عدد سكانه نحو سبعة ملايين شخص، اليوم عشرات الآلاف من النازحين، بينما غادر مجددا عدد كبير من المهاجرين الذين كانوا عادوا إليها للمشاركة في إعادة الإعمار، كما فضل العديد من الليبيين اللجوء إلى عدة دول هربا من الصراعات المسلحة.

ومنذ فشل هجوم الجيش الوطني الليبي للسيطرة على طرابلس في أبريل 2019 وبعد أشهر طويلة من القتال على أطراف العاصمة، تسارعت مبادرات الوساطة لتسوية النزاع، فتم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة في الخريف الماضي وهو لا يزال ساريا على عكس اتفاقات سابقة انتهكت سريعا.

لكن لا يزال الآلاف من المرتزقة والمقاتلين الأجانب موجودين في البلاد، رغم أن الاتفاق نصّ على ضرورة مغادرتهم بحلول الـ23 من يناير الماضي. وقد سارعت الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن منذ توليها الحكم بالمطالبة بمغادرة القوات الروسية والتركية ليبيا فورا.

وأثمرت المحادثات بين الليبيين اتفاقا حول تنظيم انتخابات في ديسمبر المقبل، ومن المفترض أن تشرف الهيئة التنفيذية التي انتخبت أخيرا وأبرز أركانها رئيس الحكومة المكلف عبدالحميد محمد دبيبة ومحمد يونس المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي، على المرحلة الانتقالية التي يفترض أن تقود إلى انتخابات ديمقراطية.

ورغم ذلك ترى مجموعة الأزمات الدولية أن ما تحقق لا يعدو أن يكون مكاسب لا يمكن البناء عليها لبسط الاستقرار مرة أخرى لأنه لا يزال هناك العديد من الخطوات التي يتعين اتخاذها قبل تشكيل حكومة الوحدة المؤقتة.

ويؤكد الباحث جلال حرشاوي أن الوضع يبقى هشّا فالليبيون مستاؤون للغاية ويعانون كثيرا من الجائحة والنخب لا تبالي بمعاناة الشعب. وقال إنه "على الرغم من تراجع عدد القتلى الليبيين، لكن هل تحقق تقدم على المستوى السياسي؟ هل زال الخطر؟ على الإطلاق".

تحديات أمنية واقتصادية

تلى الإطاحة بالقذافي تفكيك الأجهزة الأمنية، وقد كانت العاصمة حتى وقت قريب مضى تحت هيمنة العشرات من المجموعات المسلحة المحلية التي تغيّر ولاءها باستمرار، لكنها صارت أقل بروزا مع تزايد حضور قوات الأمن.

وتحولت ليبيا إلى مركز لتجارة البشر في القارة، وصار عشرات الآلاف من المهاجرين تحت رحمة المهربين المحليين، يعيشون مأساة إنسانية ويتعرضون إلى انتهاكات جسيمة بينما يموت عدد كبير منهم أثناء محاولتهم العبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط رغم جهود المنظمات غير الحكومية.

كما كانت الجماعات الجهادية حاضرة أيضا في المشهد لبعض الوقت وساهمت في دوامة الفوضى، وخلال ذروة سطوته سيطر تنظيم داعش على سرت مسقط رأس القذافي، حيث صارت المدينة نقطة انطلاق لشن معارك وهجمات طالت تونس خصوصا عامي 2015 و2016.

ثم انحسر التهديد الجهادي بشكل واضح، واعتبرت الإمارات ومصر وفرنسا أن الفضل في ذلك يعود إلى حفتر الذي ساهم في طرد المتطرفين من مناطق سيطروا عليها. ومع ذلك طالت أعمال العنف قطاع النفط في بلد يحوي أكبر احتياطي من الخام في أفريقيا ووصل الأمر إلى استعماله كورقة ضغط.

وقام حفتر بالسيطرة على الهلال النفطي، الذي يمتد من ميناء الزويتينة الذي تبلغ سعته التخزينية 6 ملايين برميل إلى ميناء البريقة ورأس لانوف الذي تبلغ قدرته التصديرية 220 ألف برميل يوميا، ومنها إلى ميناء السدرة، لدفع حكومة الوفاق على توزيع عوائد الخام بالتساوي قبل أن تبدأ المفاوضات السياسية للخروج من الأزمة.

ووصل إنتاج المحروقات في ديسمبر إلى 1.3 مليون برميل يوميا، أي أضعاف ما كان ينتج قبل عام، لكنه أقل من معدل الإنتاج اليومي قبل عشرة أعوام حين ناهز 1.6 مليون برميل. ويقول حرشاوي إن ما جرى أشبه بوضع "ضمادات" على الجراح بدل علاجها، إذ تعاني البنى التحتية في قطاع الطاقة من ضعف الصيانة.

وكان العام الماضي صعبا إلى حد كبير، فقد تسبب الهجوم على طرابلس والحصار النفطي «بأخطر الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا منذ عام 2011»، وفقا للبنك الدولي.

ويؤكد الباحث في الشؤون الاقتصادية كمال المنصوري أن ليبيا تمر بتراجع اقتصادي غير مسبوق، خاصة مع الأضرار التي لحقت ولا تزال بقطاع النفط وهو المورد الوحيد للبلاد، جراء الإغلاقات المتكررة التي أثرت سلبا على عوائد النفط.

وتُضاف إلى كل ذلك أزمة نقدية كبيرة بوجود بنكين مركزيين، أحدهما في طرابلس وآخر مواز له في الشرق، الأمر الذي يعيق السيطرة على سياسة البلد النقدية رغم توحيد سعر صرف الدينار، بينما يعاني الليبيون من ضعف الإمداد بالوقود والكهرباء والتضخم المالي.

مستقبل الدولة الليبية بيد الليبيين

إشاعة الفوضى في المنطقة العربية عصارة 42 عاما لثورة الخميني

طهران - لم يغب اسم إيران منذ عودة آية الله روح الله الخميني إلى العاصمة طهران وإسقاطه للشاه محمد رضا بهلوي قبل 42 عاما عن أي حدث حول العالم، بعد أن أصبحت طرفا مثيرا للفوضى في الشرق الأوسط وهي تتباهى بالسيطرة على عواصم عربية، كما التصقت بها تهمة تمويل الإرهاب عبر وكلائها في المنطقة.

وتزامن الأربعاء إحياء هذه الذكرى مع العديد من المتغيّرات الإقليمية والدولية والتي قد ترتد على النظام الإيراني في أي لحظة، وسط آمال في أن تتعافى البلاد من العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي سحب الولايات المتحدة في 2018 من الاتفاق النووي بين إيران والقوى العالمية وتفاقم أزمة الجائحة، مع تزايد الدعوات للإطاحة به بسبب تراكم ملفات الفساد وتأزم الأوضاع الاجتماعية للإيرانيين.

ومنذ العام 1979 ظل النظام الإيراني يحتفل بذكرى الثورة الإسلامية ويعرض فيديوهات الحشود وهي تستقبل الخميني الذي ارتدى ثوبا أسود وعمامة سوداء في سيارة تبعها موكب من الحافلات الصغيرة، التي كانت تقل صحافيين قدموا من العالم بأسره لتغطية الحدث، الذي ظل مقدّسا ومحميا بسلطة الحرس الثوري ورجال الدين.

ولا تُظهر احتفالات هذا العام تلك القداسة بسبب فرض التباعد الاجتماعي تجنبا لتفشي فايروس كورونا، حيث نظم الإيرانيون مواكب الاحتفال على متن مركبات بدلا من السير على الأقدام ونظمت طهران عرضا لصواريخ باليستية في تحد للجهود الغربية لتقليص ذلك البرنامج، لكن كل ذلك شكل لشق من الإيرانيين فرصة للتنديد بما حملته الثورة من وعود زائفة وقمع وفقر وتفرقة مجتمعية.

وجعل النظام الإيراني من الشرق الأوسط منطقة دائمة الحروب عبر انتهاجه سياسات عدوانية لتوسيع نفوذه مع استغلال أي فرصة قد تأتي في طريقه، فتدمير أسس الدولة في العراق، على سبيل المثال، جعل من البلد ساحة للقتال لا تهدأ ومكّن الإيرانيين من دخول المنطقة العربية بسهولة.

ويؤكد المراقبون أن الثورة الإيرانية منذ اندلاعها وتحويل البلاد إلى جمهورية إسلامية أثرت على المنطقة على نحو سيء وبدلا من التعايش مع دول الشرق الأوسط في سلام راحت إيران تنفذ أجندتها الخارجية، وتجلى ذلك في سيطرتها على مفاصل العراق بعد الغزو الأميركي في العام 2003 من خلال سياسيين موالين لها وميليشيات تدين لها بالولاء.

وبينما يضم الحشد الشعبي في العراق العديد من الميليشيات المسلحة التي استطاعت أن تحصل على الأسلحة من إيران، ينتشر في سوريا أكثر من 25 ألف مقاتل بين سوريين وأفغان موالين لطهران والمئات من العناصر الإيرانيين، تمدّهم طهران بصواريخ كروز وبطائرات مسيّرة وبأنظمة دفاعية مضادة للطائرات وبأجهزة رادار.

وتشكّل أذرع طهران في لبنان من خلال حزب الله وفي اليمن من خلال جماعة الحوثي (أنصار الله) خيارات أقل كلفة، حيث تتنصل إيران من مسؤوليتها عنها لشن هجمات من دون المخاطرة بإشعال حرب كما يحصل مع هجمات الحوثيين على أماكن حيوية في السعودية، وكان آخرها الأربعاء حينما أقروا بتنفيذ هجوم بطائرات مسيرة على مطار أبها.

وحتى الآن لم يتم الكشف عن معظم التفاصيل المحيطة بآخر حادثتيْ اختراق طائرات مسيرة للمجال الجوي السعودي.

ويشير ذلك، بحسب مايكل نايتس زميل في برنامج الزمالة "ليفر" في معهد واشنطن والمتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج، إلى وجود ثغرات في تغطية الاستخبارات الأميركية وإلى تكتيكات خداع معقدة بشكل متزايد من قبل شبكات الميليشيات الإيرانية الموحدة في العراق واليمن.

ومع ذلك، يرى كثيرون أن النفوذ الإقليمي لإيران صار إحدى أبرز مشكلاتها على الصعيدين الخارجي والداخلي، حيث تتلقى المزيد من الانتقادات من قبل القوى الدولية والإقليمية بسبب سلوكها مع جيرانها ولاسيما في ما يتعلق بتسليح أطراف في الدول التي تشهد أزمات، كما يظهر ذلك في إصرارها على تبني نهج أكثر استفزازا عبر العودة إلى تنفيذ برنامجها النووي.

وتسود قناعة بين المراقبين أن إيران لم تتمكن من تحقيق أهداف الثورة الإسلامية لعدم قدرتها على تطبيق أجندتها على النحو الذي كانت تتخيله، لتوسيع نفوذها بالنظر إلى خسارتها عدة أوراق كانت تستغلها لصالحها وأولها تقلص العوائد المالية التي تجنيها من بيع المخدرات والأسلحة في الخفاء والعوائد المالية التي كانت تحصل عليها من العراق بسبب تراجع تدفق عائدات النفط.

> **الثورة الإيرانية أثرت على الشرق الأوسط على نحو سيء وفشلت الأيديولوجيا الإسلامية في جذب أجيال ما بعد الخميني**

وفي الواقع، انعكس كل ذلك على الوضع الداخلي حيث فشل النظام الإيراني في تحسين معيشة المواطنين وإتاحة مساحة للحقوق والحريات والتي لطالما كانت تتجسد في مظاهرات واحتجاجات على السلطة التي بدل أن تعمل على بناء الاقتصاد حولت أموال الإيرانيين إلى بناء ترسانة عسكرية ونووية لطالما كانت محل إثارة للجدل.

ويبدو ذلك جليا من كلام الرئيس حسن روحاني، حيث نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) عنه قوله في كلمة خلال الاحتفال بالذكرى السنوية للثورة، إن "الشعب الإيراني وخلال القرن الأخير شهد حربين: الأولى حرب لثماني سنوات (مع العراق) والثانية الحرب الاقتصادية التي فرضتها قوى الاستكبار العالمي (مع الولايات المتحدة)، والتي سنحقق النصر فيها"، لكنه لم يخف الضرر الاقتصادي لبلده حينما قال "نمر بظروف حرب اقتصادية منذ ثلاث سنوات".

وكعادة المسؤولين الإيرانيين، أظهر روحاني مكابرة بأن الوضع سيكون تحت السيطرة قائلا إنه "رغم العقوبات فقد واصلنا تدشين وإزاحة الستار عن مشاريع اقتصادية وتنموية". وشدد على أن إيران اليوم "مقتدرة اقتصاديا وعسكريا وهي أكبر قوة دفاعية في المنطقة".

ومن الواضح أن الأيديولوجيا الإسلامية فشلت في استقطاب أجيال ما بعد ثورة الخميني، حيث يختلف الكثير من الإيرانيين مع سياسة طهران في الشرق الأوسط ويتساءل الناس عن وجوب إنفاق عائدات النفط الإيراني على ميليشيات توالي النظام في سوريا والعراق ولبنان واليمن.

ويرى المنتقدون أن الإيرانيين في حاجة لهذه الأموال قبل أي أحد آخر، خاصة في ظل ظروف الوباء، حيث سجلت إيران، الدولة الأشد تضررا بكوفيد - 19 في الشرق الأوسط، نحو 59 ألف حالة وفاة وزهاء مليون ونصف المليون إصابة قبل أن تبدأ السلطات في حملة تطعيم الثلاثاء الماضي، والتي تشكل أصعب اختبار للسلطات داخليا.